

الفروع وتصحيح الفروع

+ + + + + + + + + + + + + + + + (م 7 - 10)

+++ في شرحه وهو الأصح لقوله تعالى ! ! واختاره الشيخ تقي الدين قال في الهدى والمقصود إنما هو اللبن قوى ذلك بعشرة وجوه ذكره في آخر الهدى قال الناظم وفي الأجور المقصود بالعقد ردها والإرضاع لا حضن ومبدأ يقصده انتهى وهو ظاهر ما قطع به في الكافي فإنه قال ولا يجوز عقد الإجارة على ما يذهب أجراؤه بالإنشغال به لا في الطير يجوز الرضاع لأن الضرورة تدعوه إليه وقوله وقولهم إلا في الطائر ونفع البئر يدخل تبعاً يعود قوله تبعاً إلى نفع البئر لا الطائر ومال إليه ابن منجا في شرح المقنع فعلى هذا يكون الإستثناء لجواز هلاك العين في الإجارة في الطائر والله أعلم .

المسألة الثانية إذا عقد على أحدهما هل يلزمها الآخر أم لا أطلق الخلاف وفيه مسألتان .

المسألة الأولى 8 لو استؤجر للرضاع وأطلق فهل تلزمها الحضنة أم لا أطلق الخلاف وأطلقه في المغني والتلخيص والشرح والنظم والرعايتين والحاوي الصغير والفائق وغيرهم وذكره القاضي ومن بعده .

أحدهما تلزمها الحضانة أيضا قدمه في الرعاية الكبرى في الفصل الأربعين من باب الإجارة .
والوجه الثاني لا يلزمها سوى الرضاع قدمه ابن رزين في شرحه قلت الصواب في ذلك الرجوع
إلى العرف والعادة فيعمل بهما .

المسألة 9 الثانية وهي الثالثة لو استؤجرت للحضنة فهل يدخل الرضاع أم لا أطلق الخلاف وأطلقه في الرعاية الكبرى في موضع .

أحدهما يلزمها الرضاع أيضا قدمه في الرعاية الكبرى في الفصل الأربعين والوجه الثاني لا يلزمها قال في التلخيص لم يلزمها وجه واحد انتهى قلت وهو أقوى في هذه المسألة والصواب الرجوع إلى العرف وإن دلت قرينة عمل بها .

المسألة الرابعة 10 هل تعتبر رؤية الممرّض لصحة العقد أم تكفي صفته أطلق